Business Incubators

Received: 18/03/2025; **Accepted:** 19/04/2025

Roukia DJERRI [*1], Nadia KAMEL [2]

1 Faculty of Law, University of Constantine 1, Algeria. roukia.djerri@doc.umc.edu.dz
1 Faculty of Law, University of Constantine 1, Algeria. nadia.kamel@doc.umc.edu.dz

حاضنات الأعمال

ملخص

إن التطور الاقتصادي و التكنولوجي السريع الذي تشهده دول العالم، و تشجيعا للشباب خاصة في الدول النامية و الذي يطمح إلى دخول عالم المال و الأعمال، خاصة الشباب من خريجي الجامعات و المؤسسات التعليمية، وجدت آلية مهمة جدا تسهم في تحقيق ذلك، ألا وهي المؤسسات الناشئة، وهاته الأخيرة تعمل على إنعاش و تنمية الاقتصاد المحلي و تحسين الوضعية الاجتماعية و القضاء على جزء معتبر من نسبة البطالة، إلا أن المؤسسات الناشئة و من أجل بقائها تبحث دائما على من يوجهها و يدعمها ، وذلك من أطراف أكثر خبرة و دراية، هذا و تسعى كذلك المؤسسات الناشئة للوصول إلى وضع يسمح لها بالاستمرار و التطوير من نفسها، خاصة أننا نعلم أن هاته المؤسسات تفتقد للخبرة و المهارات في أغلب الحالات، وكذا ضعف إيراداتها المالية التي تسمح لها بالبقاء.
ومن أجل ضمان استمرار المؤسسات الناشئة وتطرها ومواكبتها لعالم المنافسة والتنافسية وجدت آلية تدعمها وتحقق لها ذلك تتمثل في حاضنات الأعمال كمؤسسات تسعى الى تقديم كل أنواع المساعدات والدعم بدءا من الدراسة الأولية لفكرة المشروع، مرورا بعمليات الاستثمار والصناعة التسويق، وكذا خدمات التسويق والتصدير.

الكلمات المفتاحية:

حاضنات الأعمال؛
المؤسسات الناشئة؛
التطور الاقتصادي؛
التطور التكنولوجي؛
عالم المال؛
الأعمال؛

Abstract

Within the context of the rapid economic and technological advances being witnessed by the world's nations and the encouragement of young people, especially in developing countries, among which graduates of universities and educational institutions who aspire to enter the world of finance and business, it emerged a very important mechanism that contributes to achieving this, namely, startups, which help reviving and developing The local economy, and also promoting the social situation and eliminating a significant part of the unemployment rate as well, however, startups, for their survival, are constantly looking for guidance and support from more knowledgeable and experienced parties. Furthermore, they seek to reach a position that allows them achieve continuity and growth, as we know These institutions lack experience and skills in most cases, in addition to the weaknesses in their financial resources that would allow them to survive ،In order to ensure the continuity and growth of startups and keep pace with the world of competition and competitiveness, It emerged a mechanism that provides support to them, represented in business incubators as entities which provide all forms of support beginning with the initial study of the project idea , through investment, industry and marketing processes, together with marketing and export services.

Keywords:

Business incubator;
Startups;
Economic development;
Technological advances;
The world of finance;
Business;

* Corresponding author. E-mail: roukia.djerri@doc.umc.edu.dz

Doi:

© Constantine 1 University, Algeria, 2025.

مقدمة

إن عدم قدرة الدول على حل مشاكل التنمية و التشغيل بمفردها، جعلها تبحث عن مجموعة من الآليات من أجل ذلك، و قد تركز اهتمام الدول في هذا الجانب على مشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث تعمل هاته الأخيرة على تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقدرتها رفع مستوى المعيشة و التقليل من البطالة مقارنة مع النشاطات الكبيرة.

غير أن المشروعات الصغيرة و المتوسطة قبل أن تصل إلى هاته المرحلة من القوة في استيعاب مختلف المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية، تكون في بداية مراحلها مشروعات ناشئة فتية ضعيفة تحتاج لمن يدعمها و يحميها و يتابعها ماليا و إداريا، و يجعلها تصل إلى مرحلة معينة من النضوج من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

ومن أجل ذلك وجد ما يسمى بحاضنات الأعمال، و التي تعتبر كآلية تعتمدها الدول من أجل منح الدفع الأولي للمؤسسات الناشئة الصغيرة و المتوسطة من أجل تمكينها من تجاوز مرحة الانطلاق و تجاوز مختلف المعوقات و المشاكل التي يمكن أن تواجهها، سواء من الجانب القانوني أو الإداري و المالي ، أو من جانب البني التحتية، حيث تعمل حاضنات الأعمال على حضن المؤسسات الناشئة حتى تصبح لها القدرة على مسايرة الموكب، ودخول عالم الأعمال، و العمل على المنافسة في السوق و تحقيق أهدافها و أهداف الدول التي سعت إلى إيجادها و تنميتها .

ومن أجل التعرف على حاضنات الأعمال وعلاقتها بالمؤسسات الناشئة ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

ما هي حاضنات الأعمال وما علاقتها بالمؤسسات الناشئة؟

ومن أجل ذلك سنتطرق:

المطلب الأول: خصوصية حاضنات الأعمال

الفرع الأول: مفهوم حاضنات الأعمال

الفرع الثاني: أنواع حاضنات الأعمال

المطلب الثاني: العلاقة بين حاضنات الأعمال و المؤسسات الناشئة

الفرع الأول: المؤسسات الناشئة و أهميتها

الفرع الثاني: دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة

المطلب الأول- خصوصية حاضنات الأعمال:

نهايات القرن العشرين شهد ازدياد الاهتمام الدولي بالدور المهم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لقدرة هاته المؤسسات على تحسين مستوى المعيشة و التقليل من البطالة بصورة مختلفة عن ما تقوم به المشروعات الكبيرة[1]، وبسبب المشاكل التي تواجه هاته المؤسسات من أجل النهوض بمشاريعها تأتى الحاجة إلى مؤسسات تدعم هذه المشروعات لتتمكن من مواجهة الصعوبات، ومن أبرز هاته المؤسسات حاضنات الأعمال[2]، وقد تظهر فكرة الحاضنات في البداية بأنها فكرة بسيطة لكن أظهرت التجارب أنها عمل يحمل تحديات كبيرة ، اذ يجب توفير آليات متمكنة تحول الأفكار والتقنيات الجديدة إلى منتجات تستطيع فرض نفسها في السوق وتحقق أرباحا[3]، ومن أجل ذلك سنتعرف على حاضنات الأعمال، من خلال التعرض إلى مفهومها وأنواعها.

الفرع الأول- مفهوم حاضنات الأعمال: من أجل إعطاء مفهوم شامل وواضح لحاضنات الأعمال سنتعرض من جهة إلى نشأة وتطور فكرة حاضنات الأعمال، وتعريفها.

أولا– نشأة وتطور فكرة حاضنات الأعمال: هي فكرة مستوحاة من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال غير مكتملي النمو فيها مباشرة بعد ولادتهم من أجل اكتمال نموهم[4]، وظهرت فكرة الحاضنات سنة 1959 من خلال مشروع تم انشاؤه في مركز التصنيع المعروف باسم BATAVIA في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، عملت عائلة على تحويل مقر الشركة التي توقفت عن العمل إلى مركز أعمال يتم تأجيره لأشخاص يودون إقامة مشروع مع تقديم النصائح والاستشارات لهم، وقد نجحت الفكرة الى حد بعيد، وقد تحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بالحاضنة[5] وبهذا بدأت تتطور فكرة حاضنات الأعمال.

ولقد انبثقت الحاضنات نتيجة ثلاث حركات[6]:

-الأولى محاولة استخدام مباني مصانع عتيقة مهجورة في مناطق فقيرة في الوسط الغربي و الشمال الشرقي للولاية بتقسيمها بين شركات صغيرة.

-الثانية بدأت بتجربة قامت بها مؤسسة العلوم الوطنية National Science Foundation بتبني عمليات ابتكار و مخاطرات العمال في الجامعات الكبرى.

-الثالثة نجمت عن مبادرات من قبل عدة مستثمرين مغامرين من الأفراد و مجموعات الناجحين الذين رغبوا في نقل خبراتهم إلى الشركات الجديدة في مناخ يشجع على ابتكار التقنيات الناجحة و تسويقها.
و منذ 1959 كانت هناك الآلاف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أقيمت في مركزBATAVIA ، و هو يعمل حتى الآن بنفس الاسم القديم " Batavia Industriel Centre" ، لكن فكرة الحاضنات لم تبقى وجدت نوعا من الجمود و دلك حتى بداية الثمانينات وتحديدا عام (1984)، عندما أطلقت هيئة المشروعات الصغيرة برنامجا لانشاء وبناء العديد من الحاضنات، وفي تلك السنة في الولايات المتحدة كانت سوى (20) حاضنة فقط، لكن هذا العدد بدأ يرتفع بشكل حاد، بعد أن أسس بعض رجال الأعمال الأميركيين جمعية حاضنات الأعمال الأميركية (المعروفة أيضاً باسم "جمعية حاضنات الأعمال الوطنية") في عام 1985. وهي منظمة خاصة تسعى إلى تنظيم قطاع الحاضنات.
وبلغ عدد الحاضنات العاملة في الولايات المتحدة نحو 550 حاضنة حتى نهاية عام .1997[7]
لكن البعض يرى أنه تعود فكرة إنشاء الحاضنات إلى أوائل الستينيات بعد الحرب العالمية الثانية وزيادة الكساد والبطالة وتوقف المشاريع التقليدية الضخمة، فظهرت أول حاضنة في عام 1956..
و قد تمكنت الحاضنات من تحقيق أداء وممارسات جوهرية في تنمية الأعمال الجديدة، وقد أطلق عليها بعض الخبراء الأمريكيين اسم**" معهد إعداد الشركات"**[8].
ويمكن تقسيم ظهور و تطور عملية الاحتضان إلى مراحل[9]**:**

المرحلة الأولى: تميز التطور الأساسي في الولايات المتحدة الأمريكية والذي كان بين سبعينيات ومنتصف تسعينيات القرن الماضي، بالحاضنات متعددة الأغراض وارتباطها بالجامعات ومراكز الأبحاث الحكومية، أو ما يعرف بمرافق الأبحاث الصناعية، فيما بدأ بعضها كمشاريع تجديد إقليمية لإحياء مجتمعات تعاني من أزمة اقتصادية.

المرحلة الثانية : وقد تميزت هذه المرحلة بالقوة بعد إنشاء نماذج من الحاضنات المتخصصة في الولايات المتحدة، كما بدأت تظهر حاضنات جديدة، وهي حاضنات ثقافية في عدة دول، منها النمسا والسويد و الصين و كندا وغيرها و عرفت هاته المرحلة تطور الحاضنات على المشروعات ذات الأساس الثقافي .

المرحلة الثالثة: امتدت من أواخر عام (1999) وبعد أن ظهور حاضنات الانترنت أو (Dot. Com) كما يطلق عليها أيضا أيضا الحاضنات الافتراضية أو الحاضنات بلا جدران، اتسمت هذه المرحلة بنوع من الخطورة وارتفاع معدلات الفشل، حيث تقدم الحاضنات كافة الخدمات المعتادة باستثناء وجود موقع مادي نجده في أنواع أخرى من الحاضنات.
وبالنظر الى تطور حاضنات الأعمال نجد أن عدد حاضنات الأعمال ارتفع إلى 15 حاضنة في بداية الثمانينات في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام 1984 ارتفع العدد إلى 20 حاضنة، ووصل في سنة 1987 إلى 70 حاضنة و 1400 حاضنة سنة 2010، تلتها الصين في عدد الحاضنات بـــ 800 حاضنة سنة 2010.
و بعد الولايات المتحدة الأمريكية بدأت الحاضنات بالظهور في أوربا، وكانت أول تجربة للحاضنات في فرنسا واسمها TACOMAK والتي أنشأت على مساحة 500 متر مربع، واحتضنت 15 مشروع، وأول مركز تقني في فرنسا هو "مترو وليس" و الذي أنشأ منذ عام 1964، ومند بداية النشاط وحتى 2002 بلغ عدد الحاضنات في فرنسا 112 حاضنة و48 قطب تقني.
وفي بريطانيا أنسئت أول حاضنة في عام 1971 حيث تم إنشاء الحديقة التقنية بجامعتي هربورت وكمبريدج ، وبحلول نهاية 1989 بلغ عدد الحاضنات في بريطانيا إلى 36 حاضنة تقنية، طبقا للتقرير السنوي لـ UKBI وهو مختصر لـ: United Kingdom Business IncubationK ، وعدد الحاضنات بلغ في بريطانيا قرابة 270 حاضنة سنة 2000.
هذا وبدأت ألمانيا تجربتها الأولى مع حاضنات الأعمال عام 1983 بفكرة من الجامعة التقنية ببرلين، و تجاوز عدد الحاضنات نهاية سنة 2010 إلى 330 حاضنة و67 حديقة تقنية، وحسب التقرير السنوي الصادر سنة 2004 National Business Incubation Association NBIA وهي الجمعية القومية الأمريكية لحاضنات الأعمال، أن عدد الحاضنات في الاتحاد الأوربي يزيد عن 900 حاضنة، واحتلت الصين نهاية سنة 2010 المركز الثاني، و يعود تاريخ أول حاضنة في الصين إلى سنة 1987، و لقد تم انشاء نماذج منفردة من الحاضنات في الصين ، حيث أنشأت 54 حديقة تكنلوجية في مرحلة التسعينات، ووصلت إلى 465 حاضنة حتى أكتوبر 2002 كلها تقريبا حاضنات تكنلوجية.
وبالرجوع الى دول الشرق الأوسط وأفريقيا، ففكرة حاضنات الأعمال في الدول العربية ظهرت في منتصف التسعينات بمساعدة أوربية ، حيث أنشأت مصر أول حاضنة تكنولوجية عام 1998 تسمى حاضنة التبين للمشروعات التكنلوجية، وفي نفس السنة أقام المغرب أول حاضنة تسمى فضاء المقاولة[10]، و نجحت كل من مصر والأردن وتونس من تحقيق التقدم في تطبيق مفهوم حاضنات الأعمال حبيث تعددت التجارب وتحققت نتائج حقيقية، وتوجد حاضنات الأعمال و

حدائق الأعمال والتكنلوجيا في سلطة عمان وقطر ولبنان والسودان ، وتجربة الحاضنات أخذت حضها في كل من الجزائر والمغرب وليبيا وسوريا ولبنان والإمارات العربية[11].

وفي الجزائر ظهرة فكرة الحاضنات في فترة وجيزة، بدءا من سنة 2009 تم إطلاق حاضنة أعمال عمومية واحدة " الحديقة التقنية –Techni park- ، و قد تولدت عن هذه الحديقة التقنية أو ما يعرف بمشتله الأعمال ثلاثة فروع في كل من عنابة، وهران، ورقلة[12]، وقد تعرض المشرع الجزائري لحاضنات الأعمال من خلال المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات[13]، ويرجع سبب تأخر انطلاق مشاريع الحاضنات في الجزائر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية، من بينها الأسباب القانونية و التشريعية و المتمثلة خاصة في تأخر القوانين و المراسيم المنظمة لنشاط الحاضنات، و الأسباب التنظيمية ، بالإضافة إلى الأسباب المالية خاصة من جانب نقص الهيئات المساعدة و الداعمة ماليا للأفكار الإبداعية، وكدا أسباب متعلقة بتوفير العقار الخاص بإقامة وإنشاء الحاضنات، بالإضافة إلى أسباب أخرى، كذلك الانقاص من أهمية حاضنات الأعمال في تطوير المؤسسات الناشئة وكدا عدم تنامي النزعة الريادية [14] .

و قد تصاعد الاهتمام الدولي بالدور الحقيقي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لدور هاته المؤسسات من الرفع من مستوى المعيشة والتقليل من البطالة، وهدا بطبيعة الحال يبعث إلى البحث من يدعم هاته المؤسسات ويوجهها، و تعتبر حاضنات الأعمال من المؤسسات التي أنشأت و تدعمت من أجل تحقيق هذا الهدف.

ثانيا- تعريف حاضنات الأعمال:

تعتبر حاضنات الأعمال من أهم الوسائل التي اعتمدت عليا العديد من الدول من أجل ضمان سلامة استدامة وبقاء المشروعات، حيث توفر جميع أنواع المساعدة والدعم من دراسة فكرة المشروع الى أخر مرحلة منه ، بما فيها خدمات التسويق والتصدير وذلك من أجل الحفاظ على مختلف المشروعات من خلال مرقبتها ومتابعتها[15]، و قد كا اجتهاد من أجل تعريف حاضنات الأعمال من طرف الباحثين وأهل الاختصاص حيث:

التعريف الأول: حاضنات الأعمال والمشروعات مؤسسات تنموية هدفها ليس تحقيق الربح بل تطمح إلى تشجيع المبادرات الفكرية وتقديم المساعدات اللازمة للانطلاق المشاريع، بداية بالعمل على تهيئة البيئة المناسبة من أجل حصول المشاريع على مختلف الخدمات والمساعدات، من أجل تحقيق ذلك على أرض الواقع، تعتمد بعد ذلك على نفسها لإكمال تحقيق هدفها الذي تطمح الى تحقيقه[16].

التعريف الثاني: تعرف حاضنات الأعمال بأنها مجموعة من المساعدات والاعانات لأصحاب مشاريع الأعمال الجديدة من أجل العمل على تسريع النمو والتطور في المرحلة المبكرة من النشـــاط ، وذلك من خـلال تقـديم الخدمـات والموارد [17].

كذلك يمكن تعريف الحاضنات بأنها: منشآت مصممة لتهيئة بيئة مواتية للمشاريع الجديدة من أجل مساعدتها على مواجهة الصعوبات الموجودة في المراحل الأولية، و البقاء على قيد الحياة و النمو و تصبح أعمالا ناضجة من خلال توفير الخدمات الأساسية كمساحة مادية بأسعار مناسبة، وخدمات ومعدات أعمال أساسية مشتركة، و خدمات تنظيم العمال، و استشارات قانونية و تقنية ، ودعم مالي[18].

التعريف الرابع: وفق ما نص عليه المشرع الجزائري: عرف المشرع الجزائري الحاضنات بأنها هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات[19]، وقد أظهر المشرع الجزائري صور الحاضنات و أشكالها و المؤسسات العامة و الهيئات التي تديرها، و كدا أجل احتضان المشاريع من قبل الحاضنة الذي حدد بين 18 إلى 36 شهرا، هذا واهتم المشرع الجزائري بتحديد الجهات المعنية بتمويل حاضنات الأعمال في الجزائر عن طريق تقديم المساعـدات من قبل وكالة ترقيـة و دعم الاستثمـــار وكدا الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب[20].

مما سبق يمكن تعريف حاضنات الأعمال بأنها " **هيئة تمكن محبّي الأعمال لتحويل مشاريعهم الافتراضية إلى مشروعات حقيقية من خلال توفير بيئة عمل مناسبة، هذه المشروعات الجديدة تقدم لها مجموعة متنوعة من الخدمات الإدارية والاستشارية والتمويلية و الفنية، في فترة زمنية ممتدة بين السنة والثلاث سنوات، الى غاية وصول هاته المشروعات الى مرحلة القدرة على مواصلة الاستمرار لوحدها في بيئة الأعمال التنافسية"**[21] .

ثالثا- آلية عمل حاضنات الأعمال:

ومن أجل أن تستفيد المشاريع من الخدمات المقدمة من طرف حاضنات الأعمال ، يجب على هاته المشاريع أن تكون منتسبة للحاضنة، وكدا تقديم طلب من أجل الاستفادة من الخدمات التي تقدمها هاته الأخيرة ، حيث تقوم لجنة متخصصة بدراسة جميع الطلبات المقدمة إليها، ومن خلال هاته الدراسة يتم تحديد مجموعة الخدمات التي يمكن تقديمها إلى المشروع أو المؤسسة موضوع الطلب، سواء تعلق بتوفير مقر لممارسة المؤسسة لأعمالها، أو تقديم مجموعة من

الخدمات سواء استشارية أو قانونية، مساعدات مالية، وغيرها من المساعدات سواء المادية أو المعنوية التي تم قبول تقديمها للمؤسسة الناشئة [22].

الفرع الثاني- أنواع حاضنات الأعمال: لقد اختلفت التصنيفات، حيث صنفت وفق معايير مختلفة، أهمها:

أولا –تصنيف حاضنات الأعمال بالاعتماد على الوضع القانوني لها (الملكية)[23]:

1- حاضنات أعمال حكومية : وهي التي تقدم يد العون من أجل تحقق نمو المشاريع التي تهدف إلى التغلب على مختلف الآفات الاجتماعية كالبطالة والفقر والأمية، وأهم المشاكل التي يعاني منها أفراد المجتمع[24]، وهذه الحاضنات تكون في معظم الحالات لها علاقة بالهيئات الحكومية المسؤولة عن حل مشاكل أفراد المجتمع [25] و تعرف بحاضنات الأعمال غير الربحية[26].

2- حاضنات أعمال خاصة: وهي الحاضنات التي تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص أو الشركات الخاصة العاملة في حقل الاستثمارات المالية في النشاطات الصناعية، و هناك بعض النشاطات أو بعض الفئات من المجتمع بحاجة إلى تقديم خدمات خاصة بهم، مثل: ذوي الحاجات الخاصة،[27]، وهذا النوع من الحاضنات يسعى لتحقيق الربح[28].

3- حاضنات أعمال مختلطة: وتكون حيازتها مشتركة بين المؤسسة الحكومية والقطاع الخاص، حيث تعمل الدولة في أغلب الحالات بتمويل إنشاءها[29].

4-حاضنات مرتبطة بالجامعات والمعاهد والهيئات الخاصة: وهي التي تنشئها الجامعات والمعاهد التعليمية أو بعض الهيئات الخاصة، كالجمعيات والمؤسسات الدولية[30]، لها نفس أهداف أنواع أخرى من الحاضنات ، كما تهدف تحقيق فرص بحثية لطلبة الجامعات و المتخرجين منها، بالإضافة لتقديم يد العون لخريجي الجامعات الذين يطمحون في انشاء مشاريع أعمال أو نشاطات صغيرة[31].

ثانيا- تصنيف حاضنات الأعمال بالاعتماد على المشروع المستهدف[32]: تصنف الحاضنات حسب الآتي:

1- حاضنات أعمال عامة: غرضها الوصول لتنمية اقتصادية شاملة، بتقديم خدمات مختلفة لمشروعات الأعمال دون استثناء أو أخذ تخصص أو مشروع معين بذاته.

2-حاضنات أعمال متخصصة: تعنى بالقيام بجزء من أجزاء النشاط الاقتصادي، من خلال الأخذ بقطاع معين بذاته و تنقسم بدورها إلى:

* **حاضنات الأعمال الصناعية:** تعمل على تطوير المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، بتقويتها وتنشيطها بالتكنولوجيا الحديثة للإنتاج.

* **حاضنات الأعمال التكنولوجية:** وتدعى بحاضنات الأعمال التقنية، وتوجد هاته الحاضنات عادة في الجامعات ومراكز البحوث العلمية والتكنولوجية، ولهذه الحاضنات دور مهم في فهم الأفراد المنتمين اليها وجدب المبدعين والمخترعين، وجعل أفكارهم ومشاريعهم مجسدة في الواقع في عملية الإنتاج والاستثمار، حيث تسخر لهم الخدمات والمساعدة العلمية من أجل تحقيق الانتاج الذي ينتج قيمة مضافة في اقتصاد السوق[33].

* **أنواع متخصصة أخرى من الحاضنات:** منها حاضنات الأعمال الزراعية، حاضنات الأعمال الطبية، حاضنات الأعمال السياحية .....الخ

3- حاضنات أعمال بحثية: نجد هدا النوع داخل الجامعات، ومراكز البحث والتطوير، وغرضها تطوير المعلومات والأبحاث العلمية، ومنح برامج ودورات تدريبية، وجلسات عمل في شكل ورشات[34].

ثالثا- تصنيف حاضنات الأعمال وفقا للهدف الذي أنشأت من أجله: و هي كالتالي:

1- حاضنات أعمال محلية: الغرض منها استغـــــلال موارد محلية معينة لإنشـاء مشروعات صغيرة و متوسطـــة.

2- حاضنات أعمال إقليمية: وهي تهتم بتقديم الخدمات لحيز جغرافي معين لغرض تنميته، و وتستعمل في ذلك الموارد المحلية واستثمار الطاقات المعطلة في هذه الدول، مثل فئة الشباب أو النساء[35].

3- حاضنات أعمال دولية: وهي حاضنات وجدت لمتابعة ما يحدث من تغيرات في التجارة الدولية، وما ينتج عنها من حواجز بين الأسواق، وتعمل هاته الحاضنات على جذب رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمار في الأسواق المحلية لهذه الدول سعيا منها لتطويرها، وتكوين شركات محلية في الأسواق الخارجية[36].

4- حاضنات أعمال افتراضية: أعمال هاته الحاضنات افتراضية حيث تقدم خدمات عن طريق الأنترنت، ومثال ذلك مراكز تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة المعتمدة على الأنترنت[37].

المطلب الثاني- العلاقة بين حاضنات الأعمال و المؤسسات الناشئة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في النشاط الاقتصادي والسياسي سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية وذلك لتميزها بتسريع عملية اختلاف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تعتبر العنصر الجوهري للتطور والتنمية من خلال مشاركتها في زيادة النمو والناتج المحلي[38]، وذلك من أجل النهوض بهاته المؤسسات خاصة في مرحلة نشأتها، وفي ظل التحديات التي تواجهها فان الدول أوجدت آلية حديثة لدعم هاته المؤسسات، تتمثل في الحاضنة التي توفر مختلف مقومات النمو والبقاء[39]، ومن أجل ذلك سنعطي لمحة عن المؤسسات الناشئة وكدا دور حاضنات الأعمال في دعم هاته المؤسسات من جهة ثانية.

الفرع الأول: المؤسسات الناشئة و أهميتها

أصبحت المؤسسة الناشئة لها أهمية كبيرة بالنسبة للنمو الاقتصادي للدول، حيث تساهم في تحيق التنمية و التقليص من البطالة و مساهمتها في تحقيق الدخل الوطني، إذا وجدت الدعم و المساعدة الكافية من أجل نهوضها و تطورها و استمراريتها.

أولا- تعريف المؤسسات الناشئة: حسب رائد الأعمال الشهير **" ستيف بلانك"** تعرف على أنها كيان أو هيئة مؤقتة تبحث عن طراز أو تمثيل اقتصادي يسمح بالنمو، يحقق ربحا بشكل مستمر كما يمكن قياسه، كما أنها تفحص نماذج اقتصادية مختلفة وتكتشف بيئتها وتتأقلم معها تدريجيا، اذ أن نجاح المشروع ودخول سوق المنافسة هو الهدف الذي تطمح المؤسسة الناشئة لتحقيقه[40].

ويجب التمييز بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن فكرة المؤسسات الناشئة فكرة جديدة أو حديثة شأنها شأن حاضنات الأعمال.

وتعرف **المؤسسات الناشئة** على أنها منشأة تجتهد من أجل تسويق و طرح منتج جديد أو خدمة مخترعة، تدخل بها الى سوق كبير، دون الأخذ بعين الاعتبار حجم الشركة أو قطاع أو اختصاص نشاطها.

من مميزات الشركات الناشئة:

-أنها منشآت بإمكانها الارتقاء والتطور، فهي بذلك أمام خياران إما أن تصبح منشآت ناجحة أو تعلن خسارتها لعدم قدرتها من التطور واكمال تطورها.

-تكون المبادرة في نجاح المؤسسات الناشئة في مرحلتها الأولى أو في بداية نشاطها من قبل مؤسسيها الرياديين الذين يعملون على تحمل المخاطر خاصة المادية منها، في محاولة منهم الانتفاع من تحسين انتعاش منتج أو خدمة

-تنشأ أغلب المشروعات من الانطلاق بفكر أولية من طرف أحد الزبائن أو من داخل المؤسسة .

أما **المؤسسات الصغيرة, والمتوسطة** فهي منشأة لا يتعدى عدد موظفيها 250 موظف، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها خمسمائة مليون دينار (500 مليون) تكون مستقلة ماديا ، و لها أنشطة مختلفة[41]، من خصائصها سهولة تأسيسها[42]، صغر حجم رأس مالها نسبيا[43]، الفعالية و الكفاءة، و سهولة الإدارة[44]، بساطة التقنيات المستخدمة ومحلية الخدمات المرتبطة بها[45]، التجديد و الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل، حرية اختيار النشاط و بساطة التنظيم، اختيار الأسواق و انخفاض درجة المخاطرة[46] .

اذن فالاختلاف بين المؤسسات الناشئة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكمن في[47]:

* **الهدف من التأسيس**: فالمؤسسات الناشئة عند إنشاءها يكون لصاحب الفكرة التصور الذي يعتقد أن شركته بدأت لتكون مشروع قابل للتطوير وتحدث تغييرا، بينما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تقدم المشروعات أفكارا أو حلولا مبتكرة لاحتياجات الناس، ولكن يتم تنفيذها في إطار السوق المحلية و العمل على تحقيق التوسع والأرباح المعتبرة.

* **مراحل الانشاء:** تعتمد على الابتكار أغلب الشركات الناشئة عند عرضها لمنتج أو خدمة، و هذا يضعف من حظها في الحصول على التمويل والدعم، في حين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على خطة عمل واضحة وعلمها بذلك يحقق لها فرص أكبر للحصول على التمويل وسد احتياجات المشروع ومراحل تأسيسه.

* **البيئة الصناعية أو السوق المحلي:** المؤسسات الناشئة لا تملك خطة عمل واضحة، و السبب في ذلك الوظائف أو الفرص التي قد تتيحها من البداية ليست معروفة، مما يؤدي إلى قلة الفرص التي تدعمها مقارنة مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تحدث تأثير على الاقتصاد المحلي، حيث تتمكن من توفير فرص العمل وطلباتها من أجل تمويل نفسها والتي تجعلها تحقق أهدافها ليست بالمكلفة كثيرا، ولذلك تجد مد يد العون أكثر من طرف المجتمع الصناعي، كما تمنحها الدولة قروض تمويلية مع تسهيل في اجراءات الحصول عليها .

* **التمويل:** طرق تمويل المؤسسات الناشئة مختلفة ، حيث أن صاحب الفكرة المبتكرة و القابلة للتغيير يبدأ بالبحث عن مستثمر يؤمن بأفكاره و أهميتها، أما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا لأن مسألة المشروع تعتمد على صاحبه، حيث يقوم بالتمويل من ماله الشخصي أو من خلال الاقتراض من البنوك ، و المنح التمويلية المتاحة (أجهزة الدعم و المرافقة).

* **مدة المشروع أو الفكرة:** الشركات الناشئة حسب الرأي الراجح فإنها شركات مؤقتة ، أي أنها تتحول لشركة كبيرة خلال سنوات، أو تبقى لتصبح مشروع صغير، و هدا راجع لعملها على منتج أو خدمة يمكن تكرارهما و قابلان

للتطوير، أما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فان مدة المشروع أو الفكرة فيها مرتبط بمدى قدرة أصحابها على تحقيق الربح و الاستقرار.

ثانيا-أهمية المؤسسات الناشئة: تكمن أهميتها في نمو اقتصادي قوي ومتنوع، وفرصة لمن يطمح أو يرغب للدخول الى سوق الأعمال والمنافسة، بالإضافة إلى ذلك تمثل أهم و سائل الإنعاش الاقتصادي ، لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على تحقيق تنمية شاملة من خلال قدرتها على توفير الظروف الاجتماعية الجيدة، و الحد من المشاكل الاجتماعية وتقوية العلاقات الاجتماعية و خلق الثروة ، هذا و تعمل هاته المؤسسات في تنمية روح الابتكار و الإبداع[48].

لكن رغم أهمية هاته المؤسسات إلا أنها تواجهها مشاكل و صعوبات، من أهمها:

-نقص في مصادر المعلومات ، وضعف الخبرة العملية

-الصعوبة في تمويل مشاريعهم، حيث أن التمويل المتوفر غير ملائم لحاجاتها التمويلية نظرا لانخفاض مدة الائتمان أو لعدم كفايته[49].

-عدم توفر بالقدر الكافي الوعاء العقاري لتشييد مؤسساتهم

-ضعف الخبرة في عملية التسويق للمنتج أو الخدمة، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي في عملية التصدير، خاصة أنه تم حصرهم للمفهوم الحقيقي للتسويق بمفهوم أعمال البيع و التوزيع، وهذا ما يعرقل تطور هذا النوع من المؤسسات[50] .

-عدم وجود برامج حكومية شاملة لدعم هاته المؤسسات.

- معوقات إدارية وقانونية، و تعتبر من أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الناشئة، و تختلف الصعوبات الإدارية و القانونية باختلاف نوع و طبيعة النشاط الذي يمارس من طرف المؤسسة[51].

الفرع الثاني - دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة:

إن المشروع الجديد يحتاج إلى طاقات بشرية و تمويلات كافية، و الحاضنات و ما تقدمه من الدعم الكلي لما توفره من خدمات تسمح بالإقلاع الحقيقي لأي مشروع.

و تلعب الحاضنات دورا مهما من خلال تنمية القدرات التنافسية للمنشآت و المشاريع الصغيرة من خلال رعاية دوي الاختراعات والمشاريع ذات التحقيق السريع، وكدا الانقاص من مختلف الواقعة على عاتق صاحب المنشأة أو المشروع الصغير، و تقليل مخاطر فشله.

وتتم عملية احتضان المشروع من طرف الحاضنة على مراحل، يكون للحاضنة في كل مرحل دور مهم جدا لنجاح المنشأة:

- المرحلة الأولى: تتعلق أساسا بمساعدة صاحب المشروع بتطوير فكرة الأعمال و تقييم الإبداع ووضع نماذج و خطة الأعمال، و يكون ذلك قبل التحاق المؤسسة الناشئة بالحاضنة.

-المرحلة الثانية: و هي مرحلة الاحتضان أو انضمام المشروع إلى الحاضنة و تكون من سنة إلى ثلاث سنوات، وتكون من مرحلة بدء المشروع إلى غاية بلوغ مرحلة النضج و التوسع، من خلالها تقدم الحاضنة كل الخدمات التي من شأنها أن تسهل تنفيذ الفكرة لرائد الأعمال أو صاحب المشروع بأقل التكاليف، حيث يمكن للمنشأة الاستفادة من بنى تحتية توفرها الحاضنة بأسعار معقولة، هدا من جهة بالإضافة إلى تقديم الحاضنة لاستشارات و مساعدات فنية متخصصة من قبل إدارتها، و الاستمرار في عملية التدريب خلال هاته المرحلة.

- المرحلة الثالثة: وهي المرحلة الأخيرة والنهائية يتم فيها الخروج للمشروعات من داخل الحاضنة، بعد احراز الأهداف التي كان مخطط لها وتوسع نشاط الشركة الناشئة وتطورها، بعد بروزها في عالم الأعمال، لكن هذا لا يفرض على المنشأة الانقطاع عن الحاضنة، بل يمكنها الاستمرار في الاستفادة من خدمات الحاضنة وتوجيهاتها، اذ يمكن لهاته الأخيرة في المرحلة هاته أن تعمل على متابعة أداء المؤسسات للتأكد من سير نشاطها طبقا للاتجاه المرسوم له سابقا وعدم تعرض المنشأة لأي عائق يوقفها عن نشاطها، بالإضافة إلى تقييمها من خلال تحليل النتائج النهائية للنشاط و والتأكد من مدى مطابقته للأهداف المسطرة سابقا وذلك في مختلف الجوانب، سواء الإدارية منها أو المالية ، أو الإنتاجية والتسويقية[52].

كما يظهر دور الحاضنة من خلال تحسين ودعم بيئة الأعمال المحيطة بالمنشأة، وجعل الحاضنة عصب يطوّر محيط جغرافي معين، وتشجيع الشباب للخوض في المشاريع التي تتوافق وقدراتهم دون خوف، وكدا سير الحاضنة على تحقيق معدلات نمو عالية للمشروعات، والاهتمام بتطوير الأفكار الإبداعية والدراسات التطبيقية، وجعلها قابلة للتطبيق وليس مجرد فكرة نظرية.

الخاتمة:

من خلال دراستنا هاته تعرفنا على حاضنات الأعمال و أنواعها، وكدا فكرة نشأتها و تطورها، و علاقتها بالمؤسسات الناشئة من خلال تعريف هاته الأخيرة و دور الحاضنات في دعمها .

فتبني مختلف دول العالم لحاضنات الأعمال و إعطاءها فرصة لاحتضان المؤسسات الناشئة و منحها الدعم الكافي من أجل النهوض بها، جعل من المؤسسات المدعومة من طرف هاته الحاضنات تصل إلى قمة نجاحها، وتحقق ما كانت تطمح له هاته الدول، لكن ليس كل الدول اهتمت بهاته الآلية المتمثلة في الحاضنات، خاصة الدول النامية و الجزائر من بينها فتعتبر من الدول المتأخرة جدا في استيعاب هاته الفكرة والعمل بها، و هذا راجع إما لنقص الخبرة في العمل بمثل هاته الآليات المستحدثة، أو لعدم الوعي الكافي بالفوائد التي يمكن أن تجنيها عند استخدام هاته الآلية .

و قد توصلنا الى النتائج التالية:

- تقوم حاضنات الأعمال على تبني مشاريع الأعمال الناشئة بين مرحلة بدء النشاط و مرحلة النمو، ودعم ومساعدة هاته المشاريع على النهوض و تحقيق أهدافها و أهداف الدول التي في إقليمها.
- كما تقوم الحاضنات بمتابعة نشاط هاته المشاريع حتى بعد مرحلة احتضانها.
- سعيا منها تقوم الحاضنات خلال مراحل احتضان المشاريع الناشئة بمنحها مختلف الوسائل اللازمة لنجاح مشروعها سواء دعم قانوني من خلال الاستشارات القانونية المقدمة لها، أو عن طريق تقديم خطة لطريقة العمل سواء في الإنتاج أو تقديم الخدمات و كدا طريقة تسويقها، بالإضافة إلى تمويل الحاضنة المشاريع الناشئة ماديا من خلال تقديم المساعدات المالية و منحها البنى التحتية.
- للحاضنات دور فعال في ترقية الاقتصاد الوطني، حيث تعمل على تحويل الأفكار إلى مشاريع اقتصادية ناجحة.
- نجاح المشاريع الناشئة المنتسبة للحاضنات مرتبط بنوعية خدمات الدعم و الاستشارة التي تقدمها هاته الأخيرة.
- أصبح التوجه الى المؤسسات الناشئة ضرورة لابد منها نظرا لما تحققه من نتائج ايجابية جدا، حيث تساهم هاته المؤسسات في التنمية المحلية خاصة.

وعلى هذا الأساس نقدم **التوصيات** اللازمة من أجل نجاح هاته الحاضنات و تحقيق الهدف المرجو الذي تطمح إليه خاصة في الدول النامية :

-تشجيع الدول لهذا النوع من الآليات من أجل مرافقة المشاريع الناشئة، و توجيه هاته الأخيرة من أجل الانضمام أو الانتساب اليها.

- انشاء الحاضنات يتطلب دراسة طبيعة الحاضنة و مدى تطابقها مع مجموع الإمكانيات الاقتصادية و الاجتماعية لمكان تواجد الحاضنة من جهة و المشاريع التي يمكنها أن تديرها من جهة ثانية، كما يجب اختيار أشخاص ذوو كفاءة في مجال المال و الأعمال و القانون من أجل السهر على نجاح مجموع النشاطات التي تقوم بها.
- الدراسة الجيدة لاحتياجات المؤسسات الناشئة للحاضنات، وذلك من أجل معرفة توجيه الأوعية المالية و مختلف الأفكار و الاستشارات، بما يخدم هاته المشاريع الناجحة من أجل تحقيق أهدافها و أهداف الاقتصاد التي هي جزء في إقليمه.

-يجب تشجيع الشباب خاصة خريجي الجامعات و المعاهد على الابتكار و الابداع و البحث العلمي وترجمتها إلى أفكار مادية ملموسة و دخول مجال الأعمال، ودعم إنشاء حاضنات الأعمال و تشجيعها من أجل احتضان أصحاب هاته الأفكار، كون هاته الأخيرة من أفضل وسائل الدعم .

-تحديد اطار تشريعي و تنظيمي مشجع للمؤسسات الناشئة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و كدا تبسيط الاجراءات الادارية

المراجع

الكتب

1- رمضان السنوسي. حاضنات الأعمال و المشروعات الصغيرة. ط 1. دار الكتب الوطنية . بنغازي. سنة 2003 .
2- عبد السلام أبو قحف. العولمة و حاضنات الأعمال. مكتبة الإشعاع الإسكندرية . مصر. سنة 2002 .
3- علي السالمي. المفاهيم العصرية للمنشآت الصغيرة. دار الغريب للنشر و التوزيع. القاهرة. سنة 1999.
4- عبد الرحمان يسرى أحمد. تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها .الدار الجامعية الإسكندرية. سنة 1996 .
5- مصطفى يوسف كافي. إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة. دار الحامد للنشر و التوزيع. عمان الأردن. سنة 2017 .
6- نبيل جواد. إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع. بيروت. سنة 2007 .
7- هيا بشير بشارات .التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة . دار النفائس للنشر و التوزيع. الأردن. سنة 2008.

الرسائل والأبحاث العلمية
1- رائد خيضر عبيس كاظم . المشاريع الصغيرة و حاضنات الأعمال و دورهما في التنمية الاقتصادية في بلدان مختارة مع إشارة للعراق. رسالة مقدمة لنيل جزء من متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية .جامعة كربلاء العراق. سنة 2014 .
2- ميسون محمد القواسمة. واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال. كلية الدراسات العليا و البحث العلمي. قسم إدارة الأعمال.جامعة الخليل. سنة 2010 .

المقالات دراسات تقارير:
المقالات
1- إيثار عبد الهادي الفيحان. دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات. مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد. جامعة بغداد. العدد 30. سنة 2012 .
2-بخيتي علي. بوعوينة سليمة. المؤسسات الناشئة. الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و تحديات المجلة العربية في العلوم الانسانية. مجلد 12. عدد 4. أكتوبر 2020 .
3- شريفة بوالشعور. دور حاضنات الأعمال في دعم و تنمية المؤسسات الناشئة دراسة حالة الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد 04. العدد 02. سنة 2018 .
4- شيماء أحمد حنفي. حاضنات الأعمال كآلية فعالة لدعم رواد الأعمال في مصر. مجلة نماء للاقتصاد و التجارة. مجلد 04. العدد 02. ديسمبر 2020.
5- انعام عبد الزهرة متعب. حاضنات الأعمال و إدارة العمليات – مدخل نظري- مجلة مركز الدراسات الكوفة العدد 12 . سنة 2009 .
دراسات
1- إبراهيم عاطف الشبراوي. حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية و تجارب عالمية. منشورات المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة –ايسيسكو. سنة 2005.
2- حسان خضر. تنمية المشاريع الصغيرة . سلسلة جسر التنمية.المعهد العربي للتخطيط.الكويت. بدون تاريخ .
3- علي عبد الله العرادي . ملف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. دراسات و قوانين.قسم البحوث و الدراسات. إدارة شؤون اللجان و البحوث. السعودية. جانفي 2012 .
4- نبيل محمد شلبي. نموذج مقترح لحاضنات تقنية بالمملكة العربية السعودية. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة -واقع و مشكلات المنشآت الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها وتنميتها -. أكتوبر 2002.
5- مجلس البحث العلمي. حاضنات الأعمال. وكالة الجامعة للدراسات العليا و البحث العلمي جامعة الملك عبد العزيز. سنة 2005 .
6-إسماعيل بوحارة. عبد القادر عطوي. التجربة الجزائرية التنموية وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية. سطيف. 25-28 ماي 2008 .

الملتقيات:
1-أمير تركماني .دور المؤسسات الوسيطة و الداعمة. المؤتمر الوطني للبحث العلمي و التطور التلقائي .سوريا. 24-26 ماي 2006 .
2-سارة طبيب. السعيد بريبش. دور حاضنات الأعمال في تطوير و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة تحليلية تقييميه-. الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. جامعة قاصدي مرباح ورقلة .
3-عابد محمود أحمد جاد. الاتجاهات الحديثة في حاضنات الأعمال و تأثيرها على جودة الحياة. المؤتمر الدولي الثاني جودة الحياة نحو مستقبل أفضل. الجامعة الحديثة للتكنولوجيا و المعلومات –كلية الهندسة- قسم الهندسة المعمارية. سنة 2012 .
4-عبد الله سعد الهاجري. دور حاضنات الأعمال في التنمية المستدامة في التنمية الصناعية في دولة الكويت. الملتقى العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية و التكنولوجية في التنمية الصناعية .تونس. أكتوبر 2015 .
5-عزالدين عبد الرؤوف. يحي لخضر. حاضنات الأعمال و دورها في استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. الملتقى الوطني حول إشكالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي. يومي 06 و07 ديسمبر 2017.

النصوص القانونية:
1-القانون رقم 01-18.المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. المؤرخ في 12 ديسمبر 2001. ج ر عدد 77.
2-المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 26 فيفري 2003 المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات .ج ر ع 14.

المراجع باللغة الأجنبية:
1- O. C. Ozdemir, Y. Şehitoglu, Assessing the Impacts of Technology Business Incubators: A framework for Technology Development Centers in Turkey, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Volume 75, 3 April 2013.

المواقع الالكترونية:
1. http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/1102877
2. journals.lagh-univ.dz/index.php

1 شيماء أحمد حنفي. حاضنات الأعمال كآلية فعالة لدعم رواد الأعمال في مصر. مجلة نماء للاقتصاد و التجارة. مجلد 04. العدد 02. ديسمبر 2020 (1-11). ص 02.
2 عبد الله سعد الهاجري. دور حاضنات الأعمال في التنمية المستدامة في التنمية الصناعية في دولة الكويت.الملتقى العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية و التكنولوجية في التنمية الصناعية .تونس. أكتوبر 2015. ص 4.
3 مجلس البحث العلمي. حاضنات الأعمال. وكالة الجامعة للدراسات العليا و البحث العلمي جامعة الملك عبد العزيز. سنة 2005. ص 4
4 عزالدين عبد الرؤوف. يحي لخضر. حاضنات الأعمال و دورها في استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. الملتقى الوطني حول إشكالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي. يومي 06 و07 ديسمبر 2017 . ص 4.
5 عابد محمود أحمد جاد. الاتجاهات الحديثة في حاضنات الأعمال و تأثيرها على جودة الحياة.المؤتمر الدولي الثاني جودة الحياة نحو مستقبل أفضل. الجامعة الحديثة للتكنولوجيا و المعلومات –كلية الهندسة- قسم الهندسة المعمارية. سنة 2012. ص 02.
6 مجلس البحث العلمي. حاضنات الأعمال. المرجع السابق. ص 19.
7 إيثار عبد الهادي الفيحان. دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات. مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد.جامعة بغداد. العدد 30. سنة 2012. ص 84.
8 إبراهيم عاطف الشبراوي. حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية و تجارب عالمية. منشورات المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة – ايسيسكو. سنة 2005. ص 14.
9 إيثار عبد الهادي الفيحان. المرجع السابق . ص 84- ص86 .
10 محمد القواسمة. واقع حاضنات الأعمال ودورها. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال. قسم إدارة الأعمال. جامعة الخليل. سنة 2010. ص38.
11 السيد أحمد الكرد http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/1102877، يوم2021/05/18
12 شريفة بوالشعور. دور حاضنات الأعمال في دعم و تنمية المؤسسات الناشئة دراسة حالة الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد 04. العدد 02. سنة 2018 . ص 428
13 المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 26 فيفري 2003. المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات .ج ر ع 14.
14سارة طبيب. السعيد بريبش. دور حاضنات الأعمال في تطوير و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة تحليلية تقييميه-. الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. ص 8- ص 9.
15 عزالدين عبد الرؤوف. يحي لخضر. المرجع السابق. ص 4-ص 5
16 رمضان السنوسي. حاضنات الأعمال و المشروعات الصغيرة. ط 1. دار الكتب الوطنية . بنغازي. سنة 2003. ص 15
17 مصطفى يوسف كافي. إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة. دار الحامد للنشر و التوزيع. عمان الأردن. سنة 2017. ص 117
18 O. C. Ozdemir, Y. Şehitoglu, Assessing the Impacts of Technology Business Incubators: A framework for Technology Development Centers in Turkey, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Volume 75, 3 April 2013, P. 283
19 المرسوم التنفيذي رقم 03-78 .المرجع السابق. ص 14.
20 العربي تيقاوي. دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –كنموذج للمقاولاتية- من وجهة نظر العاملين. جامعة العقيد أحمد دراية أدرار. ص 10. الموقع الالكتروني journals.lagh-univ.dz/index.php يوم 2021/05/15
21 شيماء أحمد حنفي.. المرجع السابق. ص 03.
22 ميسون محمد القواسمة. ص 39-ص 40.
23 شيماء أحمد حنفي. المرجع سابق، ص 04.

24 أمير تركماني .دور المؤسسات الوسيطة و الداعمة.المؤتمر الوطني للبحث العلمي و التطور التلقائي .سوريا. 24-26 ماي 2006. ص 7
25 رائد خيضر عبيس كاظم . المشاريع الصغيرة و حاضنات الأعمال و دورهما في التنمية الاقتصادية في بلدان مختارة مع إشارة للعراق. رسالة مقدمة لنيل جزء من متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية .جامعة كربلاء العراق. سنة 2014. ص 52.
26 انعام متعب. حاضنات الأعمال - مدخل نظري- مجلة مركز الدراسات الكوفة. العدد 12 . سنة 2009. ص233
27 ميسون محمد القواسمة. المرجع السابق. ص 50.
28 مجلس البحث العلمي. حاضنات الأعمال. المرجع السابق. ص 63
29 عبد الله سعد الهاجري. المرجع السابق. ص 4.
30 شيماء أحمد حنفي، المرجع نفسه. ص 04.
31 إنعام عبد الزهرة متعب. المرجع السابق. ص 234.
32 عبد السلام أبو قحف. العولمة و حاضنات الأعمال. مكتبة الإشعاع الإسكندرية . مصر. 2002. ص 81.
33 رائد خيضر عبيس كاظم. المرجع السابق. ص 52.
34 عبد السلام أبو قحف. المرجع السابق. ص 82.
35 نبيل محمد شلبي. نموذج مقترح لحاضنات تقنية بالمملكة العربية السعودية. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة -واقع و مشكلات المنشآت الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها وتنميتها -. أكتوبر 2002. ص 05.
36ميسون محمد القواسمة ، المرجع السابق. ص 50-ص51.
37 شيماء أحمد حنفي، المرجع السابق. ص 05.
38 عزالدين عبد الرؤوف. المرجع السابق. ص3.
39 سارة طبيب. السعيد برييش. المرجع السابق. ص 6
40 بخيتي علي. بوعوينة سليمة. المؤسسات الناشئة، الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و تحديات .المجلة العربية في العلوم الانسانية. مجلد 12. عدد 4. أكتوبر 2020. ص 536.
41 أنظر المادة رقم 04 . القانون رقم 01-18.المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. المؤرخ في 12 ديسمبر 2001. ج ر عدد 77. ص 05.
42 إسماعيل بوحارة. عبد القادر عطوي. التجربة الجزائرية التنموية وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية. سطيف. 25-28 ماي 2008. ص 4.
43 نبيل جواد. إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.بيروت 2007.ص 84.
44 علي السالمي. المفاهيم العصرية للمنشآت الصغيرة. دار الغريب للنشر و التوزيع. القاهرة. سنة 1999. ص 15 – ص16.
45 عبد الرحمان يسرى أحمد. تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها .الدار الجامعية الإسكندرية. سنة 1996. ص 27.
46 هيا بشير بشارات .التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة . دار النفائس للنشر و التوزيع. الأردن. سنة 2008. ص 33-ص 34.
47 شريفة بوالشعور. ص 542-543
48 طبيب سارة . المرجع السابق. ص 5
49 علي عبد الله العرادي . ملف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. دراسات و قوانين.قسم البحوث و الدراسات. إدارة شؤون اللجان و البحوث. السعودية. جانفي 2012. ص 17.
50 حسان خضر. تنمية المشاريع الصغيرة . سلسلة جسر التنمية.المعهد العربي للتخطيط.الكويت. بدون تاريخ. ص6.
51 رائد خيضر عبيس كاظم . المرجع السابق .ص 26
52 طبيب سارة . المرجع السابق. ص 11